

فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل

قراءة في تقرير فرنسي جوبيلية 1960

د/ ليلي تيتة

جامعة باتنة

مثلت الصحراء الجزائرية رهانا كبيرا في السياسة الاستعمارية الفرنسية خاصة فترة الجنرال ديغول. وقصد الاحتفاظ بما لما ظهر بها من خيرات وما تمثله من أهمية بالنسبة لفرنسا، عددت السلطات الاستعمارية الفرنسية من وسائلها لتحقيق ذلك. من خلال هذا المقال سنحاول التطرق لتطور السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية وصولا لسنة 1958 تاريخ وصول ديغول للحكم. وانطلاقا من هذه الفترة سنحدد مراحل السياسة الديغولية في ذلك وصولا لسنة 1960 تاريخ التقرير الفرنسي الذي سنخوض فيه لنبين بعده مدى ما تم تجسيده من توصيات أتى بها أصحاب التقرير وهل أن هذه التوصيات قد أتت أكلها في تحقيق مشروع الفصل.

Le désert algérien représentait un pari majeur dans la politique coloniale Française, en particulier durant la période du général de Gaulle. Afin de le garder sous son autorité à cause de son importance pour la France, les autorités coloniales Française compté des moyens d'y parvenir. À travers cet article, nous allons essayer de montrer cela en se bassant sur un Bulletin de renseignements politiques et psychologiques daté de 1960.

مقدمة:

لا أحد يستطيع اليوم أن ينفي الدور الكبير الذي لعبه الجنرال ديغول في محاولته فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال. وقصد كشف بعض الأمور التي لا نقر بأنها جديدة، بل لمحاولة تأكيدها فيما يخص هذا المجال كان هذا المقال.

1- الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر قبل 1957

تمتد الصحراء الكبرى الإفريقية من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، ومن جبال الأطلسي شمالا إلى بلدان الساحل جنوبا، وتغطي مساحة 08 ملايين كلم² يشترك فيها كل من جنوب المغرب والجزائر وتونس وجنوب السودان⁽¹⁾. أما مساحة الصحراء الجزائرية فتبلغ 1.987.600 كلم² وبذلك فهي تحتل مساحة واسعة تجاوزت نسبتها 90 بالمائة من مساحة القطر الجزائري.

بعد أن بسط الاستعمار الفرنسي هيمنته على الإقليم الشمالي من الجزائر طوال الفترة (1830-1850) تقريبا، وجه أنظاره إلى الإقليم الجنوبي. السبب، ما تمتاز به الصحراء الجزائرية من مخزون اقتصادي وكذا أمني واستراتيجي يربط بين فرنسا ومستعمراتها في إفريقيا جنوب الصحراء. ما يؤكد ذلك هو ما جاء في تقرير المارشال "سول" Soult وزير الحربية إلى الملك "لويس فيليب" والذي وضع أهداف التوسع جنوبا بقوله:

« إن الصحراء الجزائرية أو بعبارة أخرى كل المناطق الواقعة جنوب التل الجزائري يجب أن تشكل نوعا ثالثا من المناطق الإدارية، إذ لا يمكن توظيف الأوروبيين في هذه المناطق، وحتى الجيش لا يدخلها إلا بصعوبة... إما لإقرار الأمن أو التهيئة للظروف التجارية التي ستفتح لنا طرقا هامة نحو إفريقيا السوداء...»⁽²⁾

في المرحلة الأولى، اكتفت فرنسا بإرسال البعثات الاستكشافية الممهدة للاحتلال وبحث السبل للتوسع في إفريقيا جنوب الصحراء وربط الصحراء الجزائرية بالنيجر كرحلي همري بارت 1849 و 1855، ورحلات روهلفس 1864،

قاليفيه 1873،...⁽³⁾. احتلت في البداية التخموم الصحراوية ووحدات الزيبان في 1844 والأغواط سنة 1952 ووادي سوف ووادي ريغ وورقلة وجبال قصور وعمور وغيرها من المناطق الصحراوية، ثم عين صالح وما جاورها من واحات في 1900 وإقليم توات في 1900 والساورة في 1901 إلى غاية تخوم عرق الشاش في 1912 كآخر مرحلة لاحتلال هذه المناطق⁽⁴⁾. لإنجاح المشروع التوسعي واستنزاف موارد الصحراء، مدت الإدارة الفرنسية العديد من الخطوط الحديدية كالخط الذي يمتد من قسنطينة عبر بسكرة وتقرت إلى ورقلة والخط الذي يربط البليدة بالجلفة عبر المدينة وكذا الذي يربط المحمدية وبني عباس عبر سعيدة وبشار...⁽⁵⁾. كما أسست الجمعيات والشركات الاحتكارية والبنوك التجارية من بينها جمعية التجارة لإفريقيا الغربية، البنك التجاري الإفريقي، بنك إفريقيا الغربية، الشركة الصناعية التجارية الإفريقية، الشركة الفلاحية الصناعية لصحراء الجزائر والتي هيمنت على حوالي 24000 نخلة⁽⁶⁾.

طيلة هذه الفترة، وحتى بعد التوسع، مثلت الصحراء الجزائرية جزءا لا يتجزأ من الجزائر وهذا باعتراف القوانين الفرنسية وعلى رأسها القانون الفرنسي الخاص بالجزائر والصادر في سنة 1884، وكان لها بمقتضاه ممثلوها في المجلس الجزائري كما كانت تابعة للولاية العامة بالجزائر في شؤونها السياسية والإدارية والاقتصادية، وفرنسا سلطة الاحتلال في الصحراء كما في باقي أنحاء البلاد⁽⁷⁾. بصدر قانون 14 أوت 1902، أنشأت المناطق الجنوبية وأخضعت الصحراء لنوع خاص من أساليب الحكم يختلف عن ذلك الذي انتهجته في شمال البلاد وهذا بفرض الحكم العسكري على المنطقة، بقيت السلطة بالجنوب تابعة للحاكم العام بالجزائر الذي أوكلت له مهمة حفظ الأمن بالمنطقة وتأمين الدفاع عنها، كما وضع على رأس كل منطقة صحراوية قائد عسكري يسمى بمرسوم بناء على عرض الحاكم العام واقتراح وزير الداخلية والحربية. حددت ميزانية

المناطق الجنوبية بمرسوم 30 ديسمبر 1903 وكذلك حددت إدارتها بقانون 04 أوت 1904⁽⁸⁾.

بموجب مرسوم 14 أوت 1905، قسمت الصحراء إداريا إلى وحدات منفصلة على النحو التالي⁽⁹⁾:

- إقليم عين الصفراء ويشمل منطقة الهضاب العليا الغربية وواحة الساورة وعين الصفراء وواحة توات.

- إقليم غرداية ووادي ميزاب.

- إقليم تقرت ووادي سوف ووادي أغرغر ووادي ريغ.

- إقليم الواحات ويمتد من مالي والنيجر الخاضعين للحكم الفرنسي إلى منطقة الهقار وتترروفت.

تميزت الإدارة في الجنوب في أن أنواع البلديات الموجودة في الشمال غير موجودة في الجنوب فالبلديات المختلطة يرأسها في الشمال متصرف، أما البلديات السبع المختلطة الموجودة في الجنوب فيرأسها ضابط برتبة رائد، أما البلديات الأهلية فيحكمها قائد يشرف على قبيلة كاملة تحت إشراف رائد البلدية المختلطة⁽¹⁰⁾

الملاحظ أن الوحدة بين الشمال والجنوب قد ظلت سارية خلال هذه الفترة، فالاختصاص المعقود لولايات الشمال(وهران، الجزائر وقسنطينة) هو نفسه الموجود في ولايات الجنوب، كما كانت ميزانية ولايات الجنوب توضع من طرف الحاكم العام بعد حصول الموافقة من مجلس الحكومة بالعاصمة.

بصدور القانون الأساسي للجزائر(دستور الجزائر) في 20 سبتمبر 1947 نصت المادة الخمسون منه على إلغاء الحكم العسكري وضم الصحراء إلى الشمال وقد جاء فيها: "يلغى النظام الخاص بأراضي الجنوب وتعتبر هذه الأراضي ولايات تحدد بقانون بعد استطلاع رأي الجمعية الجزائرية الشروط التي

بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلاً أو بعضاً ولايات متميزة أو ولايات مندمجة في الولايات الموجودة أو التي ستنشأ. يلغى المرسوم الصادر في 30 ديسمبر 1903 وتدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية أراضي الجزائر من أول جانفي 1948⁽¹¹⁾. غير أن هذا المشروع وغيره من المشاريع اللاحقة لم يمهّد الحكم العسكري نهائياً وإنما دعى إلى إلغاء الوضعية الخاصة للصحراء وإلحاقها بالشمال وذلك تحت ميزانية واحدة⁽¹²⁾.

2- الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية بعد 1957

ظهرت أهمية الصحراء بدرجة ترشحها لأبحاث مستقبلية في مجال النفط وهذا بعد دراسة جغرافية للصحراء قام بها إميل قوتيي Emile GAUTIER أكد فيها أن هذه المساحة الشاسعة من الممكن أن تصبح مصدراً هائلاً للرخاء وسوف نجد فيها كميات هائلة من البترول في يوم ما⁽¹³⁾.

بدأت عمليات التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1941 بمبادرة أمريكية، وتكثفت عمليات البحث خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في أكتوبر 1945 حيث أعلنت الحكومة الفرنسية عن تأسيس مكتب الأبحاث البترولية الذي ساهم نشاطه في إنشاء الشركة الوطنية للأبحاث البترولية في الجزائر. كما قامت بهذه المهمة أيضاً عدة شركات نذكر منها: الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر، مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر، شركة البحث واستغلال البترول في الصحراء⁽¹⁴⁾. وفعلاً تم اكتشاف الغاز الطبيعي لأول مرة سنة 1954 في جبل برغة قرب عين صالح، وتم اكتشاف حقل البترول في مارس 1956 بمنطقة إيجلي وآخر في منطقة تيفشورين، وفي 12 جوان توجهت الأبحاث في حاسي مسعود باكتشاف حقل هام على عمق 3300م⁽¹⁵⁾.

بداية من هذا التاريخ، بدأت فرنسا الاستعمارية تسعى لفصل أكبر جزء من الجنوب عن ترابه الجزائري. ولتفصيل هذا الأمر، استصدرت عدة إجراءات تشريعية وسمّرت برنامجاً اقتصادياً استغلالاً للثروات الاقتصادية، إلى

جانب سلسلة من التدابير السياسية، الإدارية والعسكرية سعيًا منها إلى إبقاء الصحراء تحت سيطرتها. ومعلوم أن فرنسا وضعت خطة بداية 1957 من أجل فصل الصحراء الجزائرية وشرعت في تجسيدها بـ:

- **إيجاد المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S**: وقد تضمن قانون 10 جانفي 1957 مهام وأهداف المنظمة بالقول: "تتمين الصحراء من خلال التنمية الاقتصادية لمناطقها والترقية الاجتماعية لسكانها"، ويتضح من المادة الأولى لهذا القانون الدور المنوط بهذه المنظمة، فظاهرة اجتماعي اقتصادي يتضمن ترقية جميع الوسائل اللازمة لتحسين المستوى المعيشي لسكان الصحراء غير أن الهدف الرئيسي الذي أوجدت من أجله هذه المنظمة يكمن في توفير إطار لعمليات استغلال بترول الصحراء. فالمنظمة هي ثمرة الاكتشافات البترولية في حين يبقى الشق المتعلق بالجانب الاجتماعي لهذه المنظمة مجرد إجراءات تهدف إلى استمالة جزائريي المناطق الصحراوية⁽¹⁶⁾.

- **إحداث وزارة خاصة بشؤون الصحراء** بقرار من مجلس الوزراء الفرنسي في 13 جوان 1957. وقد كان أول من تولى مهام هذه الوزارة ماكس لوجان: Max LEJEUNE⁽¹⁷⁾

- **تقسيم الصحراء الجزائرية إداريا إلى عمالتين** وهما: السائرة (بشار) والواحات بموجب المرسوم 903/57 بتاريخ 7 أوت 1957. خضع الدخول إلى العمالتين لرخصة، وحددت المناطق التي تدخل ضمن هاتين العمالتين كالتالي⁽¹⁸⁾:

- **عمالة الواحات**: عاصمتها الأغواط ثم ورقلة وتضم مناطق غرداية، تقرت، ومنطقة الواحات بالإضافة إلى منطقة البلدية المختلطة للبيض والكائنة شرق وادي أزرقون حتى حدود الغابة الكحلة. وهي مقسمة إلى ثلاث دوائر: دائرة الأغواط: والتي تشمل على قسم من منطقة غرداية، وقسم من منطقة بلدية البيض، قصر الريحان، بني ونيف، أولاد يحيى بن سالم، تاجموت.

دائرة ورقلة: والتي تشتمل على منطقة الواحات وقسم من البلدية المختلطة للوادي والواقعة جنوب خط التوازي وهي: بني ثور، شعابنة بوسعيد، شعابنة قبالة، القصور، مخادمة، ورقلة، سي عقبة.

دائرة تقرت: والتي تشتمل على عرب شراقة، جامعة، مقارين مريور، أولاد مولات، أولاد سيحاح، سيد أولاد أمور، تماسين تقرت، طيبات القبيلة. -عمالة الساور: مقرها بشار وتضم:

دائرة بشار: وتشمل على البلديات المختلطة لبشار وهي: برزينة، الأبيض سيدي الشيخ، دبابه، بني ونيف، القصور الشمالية، دبادلة، كسيكسو، تاغيت، الساور، بني عباس، العواطة، قرزيم، ايقلي، كرزاز، تبالالة، تمارت، رقية، تندوف.

دائرة أدرار: والتي تشمل بلديات أوقروت، شروين، دلدول، الحاج غلمان، تاغوزي، تميمون، تاركوك، أدرار، بوفادي فنوغيل، إنزقير، رقان، تماس، تيمي، تساييت، زوينات كونتا.

لقد هيأت فرنسا إذا لفكرة الفصل بمنظومة قانونية أصبحت الجزائر بناءا عليها مقتصرة على التل والهضاب العليا (12 عمالة)، وتذرعت بأن الصحراء خالية من السكان وهي مكتشفتها.

- البحث عن تشكيل "الجمهورية الصحراوية المستقلة": فبوصول الجنرال ديغول للسلطة في فرنسا عام 1958، أصبحت الصحراء الجزائرية تمثل الرهان الاقتصادي الديغولي لأن الإحتفاظ بالصحراء لصالح فرنسا يسمح لها بإجراء التجارب النووية والفضائية، وهي ذات أهمية بالغة في إطار الصراع بين الشرق والغرب وإستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية، وبناءا على هذا فقد بذل الجنرال ديغول أقصى جهوده من أجل الإحتفاظ بالصحراء وفصلها عن الجزائر. لقد أكد نيته في فصل الصحراء عن الجزائر صراحة في خطاب له يوم 16 سبتمبر

1959، الذي أعلن خلاله منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم واستثنى من ذلك العمالتين الصحراويتين الواحات والساورة لما فيهما من ثورات طبيعية وطاقوية⁽¹⁹⁾.

3- السلطات الفرنسية تنشط لإيجاد السبل لتحقيق الفصل النهائي

سعيها منها لتحقيق الفصل النهائي لجنوب الجزائر عن شماله، نوعت السلطات الاستعمارية من أساليبها وركزت في ذلك على:

3-1- النشاط المعلوماتي حول واقع الصحراء: لتحديد طبيعة

الصحراء الجزائرية ومشاكلها وطبيعة السبل الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة، كثرت التقارير التي أعدها المختصون سواء السياسيين أو العسكريين. وأمامي اليوم وثائق عثرت عليها بأرشيف أكس أون بروفانس ضمن العلبة 81F/2446 والتي حملت كعنوان لها (العلبة):

Bulletin de renseignements politiques et psychologiques (par cercles administratifs)

الوثائق التي وجدتها ضمن هذه العلبة عبارة عن تقرير من 65 صفحة تم تحريره في 2 جويلية 1960 من طرف القيادة العسكرية للصحراء شعبة التخطيط، العمليات والإستعلام. وهي عبارة عن نشرة للمعلومات السياسية والبسيكولوجية⁽²⁰⁾ اعتبرت من قبل واضعيها بمثابة بانوراما للصحراء الجزائرية نهاية ماي 1960، اعتمدوا في تقديمها على إعطاء صورة للجماعات الإثنية (كما سموها) الموجودة بالصحراء ومحاولة تبيان الزعامات المؤثرة في كل جماعة بعيدا عن التقسيم العسكري. وفق هذا المعيار، قسمت النشرة الصحراء إلى منطقتين: منطقة الشرق الصحراوي ومنطقة الغرب الصحراوي.

تضمنت منطقة الشرق الصحراوي على أساس المعيار السابق المراكز الإدارية التالية: سوف، وادي ريغ، ميزاب، الأغواط، ورقلة، شعامة الغربية، تيديكالت، الهقار والأجار. أما بخصوص منطقة الغرب الصحراوي فقسمت إلى المراكز الإدارية: واد بشار، توات، القورارة، رقيبات، أولاد سيدي الشيخ، دوي

منيعة، والساورة. بعد هذا التقرير في تقديم صورة مفصلة عن كل مركز من حيث عدد السكان، طبيعتهم، مناطق تركزهم، الزعامات والطرق الصوفية الممارسة للنفوذ بكل مركز، ثم مدى التأثير الذي يمارسه جيش وجبهة التحرير على السكان بكل مركز⁽²¹⁾.

● منطقة الشرق الصحراوي:

- سوف: عدد السكان 98.600 ساكن منهم 80.000 حضري و 18.600 رحل. تمارس الطريقة التيجانية بها نفوذا كبيرا إذ تضم 30.000 مريد أي ثلث عدد السكان. أما عن الطريقتين القادرية والرحمانية فتأثيرهم جزئي. تمارس جبهة التحرير الوطني تأثيرا بالمنطقة عن طريق تيارين: تيار ينشط من على الحدود مع الجنوب التونسي، وتيار ينشط من المتروبول ومن وسط تونس سببه 4000 شخص من واد سوف يقيمون بالمتروبول و 10.000 شخص من واد سوف يمارسون التجارة بتونس. أهم نتيجة توصل لها التقرير هي الدور الكبير الذي يلعبه سي أحمد التيجاني شيخ الطريقة التيجانية بالمنطقة⁽²²⁾.

- وادي ريغ: عدد السكان 84.000 ساكن منهم 50.000 حضري و 34.000 رحل و بعدد قبائل يبلغ العشرة 05 قبائل منها حضرية (المغير 6900 ساكن، جامعة 13900 ساكن، لمقارين 4050 ساكن، تقرت 17300 ساكن، تيماسين 7850 ساكن) و 05 رحل (عرب الغرابة وأولاد مولي 1800 ساكن، سعيد أولاد عمور 5200 ساكن، أولاد سايح 4100 ساكن و قبيلة الطيبات 15.500 ساكن). تمارس الطرق الصوفية التيجانية والقادرية والرحمانية نفوذا بالمركز يتوزع كالتالي: الطريقة التيجانية بـ 14000 مريد أي سدس عدد السكان مريدوها من سكان تماسين، الطيبات، أولاد سايح، سعيد أولاد عمور ويشكلون 33000 شخص، تأثيرها قوي أيضا في لمقارين و تقرت. للقادرية 4000 مريد من قبائل جامعة، المغير، عرب الغرابة و أولاد مولي. أما الرحمانية فتضم 2000 مريد من قبائل لمقارين و تقرت. جغرافيا، وبالجنوب الغربي

لريغ، وفي المثلث الذي يضم: الحجرة، الطيبات وتقرت التأثير الديني الوحيد الممارس هو تأثير التيجانية وسي أحمد التيجاني هو السيد. أما في واد ريغ بالذات تأثير القادرية هو المسيطر شيخها من زاوية تقرت غير أنه يقيم على العموم بتونس. عن تأثير جبهة التحرير بالمركز أشار التقرير بأن ذلك يتناقض كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب. إنه قوي جدا من جامعة إلى الشمال منها، متوسط بين جامعة وتقرت، وضعيف جنوب تقرت. كما تلعب إذاعة تونس دورا قويا محرضاً لصالح جبهة التحرير بالمنطقة⁽²³⁾.

- ميزاب: عدد السكان 52.500 ساكن على مساحة 10.000 كلم² بمعدل 5 سكان في الكيلومتر المربع الواحد. بالمركز - حسب التقرير - مجموعتين سكانيتين مختلفتين: الإباذيين بحبهم العميق للتجارة، المحافظة على الدين وشعائره، نسبة التعليم المرتفعة والشعامة برزقة والعرب وكذا الإسرائيليين الذين يمثلون 20 بالمائة من عدد السكان. يمارس الشيخ بيوض بالمركز نفوذا هاما وقد خلاص التقرير بخصوص هذا المركز بأن سكانه لن يدخروا جهدا في تقديم الدعم لجبهة التحرير الوطني إذا خيروا بينها وبين فرنسا⁽²⁴⁾.

الأغواط: عدد السكان 45.360 ساكن منهم 20.360 حضري و25.000 رحل. تحتل الشاذلية المرتبة الأولى في الأغواط بحوالي 8000 مريد والبقية بالترتيب: الرحمانية بألف، الطيبية بـ 600، القادرية بـ 300، العامرية بـ 400. إلى 1958 كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تنشط بالمنطقة من خلال جمعيتين: جمعية التربية والثقافة الإسلامية والمدرسة الإصلاحية. ضمت الثانية بداية 1958 حوالي 600 تلميذ منهم 150 فتاة وتم حلها بعدما ثبت أن لها نشاطا سياسيا. أما عن نشاط وتأثير جبهة التحرير فقد تقوى بالمنطقة الجبلية للشمال الغربي للأغواط خاصة بعد القضاء على قوات بلونيس⁽²⁵⁾.

- ورقلة: عدد السكان 34.000 ساكن منهم 15000 حضري متمركزين في ورقلة وقصور نقوسة ورويسات و 19000 رحل يترحلون بين غرداية، متليلي

والقليعة. يتكونون من شعامة قبالة، شعامة بوسعيد، سعيد عتبة، المخادمة ويني ثور وجميعهم عرب، وايفوقاس من أصل بربري. الطريقة القادرية هي الأكثر انتشارا مركزها بالرويسات تضم 2400 مريد ثم تأتي بالترتيب: الرحمانية 2500، الشيعية 1800، التيجانية 600، الطيبية 180 مريد. يمارس شيخ الطريقة القادرية نفوذا بمنطقة الرويسات كما له علاقات بشيخ الطريقة ذاتها بنفطة بتونس لصلة الأخوة بينهما. تؤثر جبهة التحرير بالمنطقة من خلال ثلاث قنوات: عمال المركز البترولي الذين هم على اتصال دائم بالشمال والحصص الإذاعية التي تبث من تونس وكذا خلايا جبهة التحرير المتمركزة بغدامس بليبيا⁽²⁶⁾.

- شعامة الغربية: مركزها القليعة وتضم 25000 ساكن منهم 12000 حضري و 13000 رحل. تمارس الطريقتين الشيعية والقادرية وكذا جبهة التحرير تأثيرا كبيرا هناك⁽²⁷⁾.

- تيديكالت : عدد السكان 17500 ساكن أغلبهم حضريين. يعيش هؤلاء في ظروف مناخية قاسية جدا⁽²⁸⁾.

- الهقار: بعدد سكان قليل يبلغ 11000 ساكن يحتل هؤلاء مساحة تظاهي مساحة فرنسا. يخضع هؤلاء لسلطة أميوكال باي أغ أكاموك ومع وجود القادرية التي ينتمي لها باي والتيجانية والسنوسية الضعيفتي التواجد لا سلطة فوق سلطة أميوكال⁽²⁹⁾.

- طوارق أجار: جانت هي المركز السياسي والاقتصادي لهؤلاء. ينقسم هؤلاء إلى ثلاث جماعات بثلاث قيادات مختلفة:

أمغار ابراهيم أبكاد(للمتواجدين بالجزائر)، الحسيني والخير رمضان(للمتواجدين على الحدود مع ليبيا). للسنوسية أيضا دور بجانت. ظهرت جبهة التحرير بالمنطقة سنة 1957 بمساعدة من الحسيني⁽³⁰⁾.

● منطقة الغرب الصحراوي:

- واد بشار: عدد السكان 41600 ساكن منهم 35900 حضري و 5700 رحل (أولاد جرير 2680، أولاد بلغيز 1350، عرب بني ونيف 1670). تنشط بالمنطقة العديد من الطرق الصوفية كالزانية، الكرزانية، الطيبية، القادرية، التيجانية، الشيعية والحمداوية غير أن أكثرها تأثيرا الطريقة الزانية أو القندسية وقد ثبت تعاملهم مع جبهة التحرير. يمارس المغرب تأثيرا على سكان المنطقة بفضل النشاط الدعائي كما يمارس جيش التحرير نشاطا على الحدود الغربية⁽³¹⁾.
- توات: بعدد سكان يبلغ 36000 ساكن. تمارس الطريقة الطيبية (2500 مريد) تأثيرا بالمنطقة وبدرجة أقل الكرزانية والرقانية⁽³²⁾.
- قورارة: بعدد سكان يبلغ 30.000 ساكن، تمارس الطريقتين الطيبية بوزان والشيعية للأبيض سيدي الشيخ تأثيرا على سكان المنطقة⁽³³⁾.
- الرقيبات: ويبلغ عدد السكان بها 27500 رحل⁽³⁴⁾.
- أولاد سيدي الشيخ: المركز الإداري للبيوض يضم 16000 ساكن مقسمين على ثلاث قبائل: أولاد سيدي الشيخ، أولاد عيسى وأولاد سيدي الحاج بحوس وإلى قصرين: الأبيض سيدي الشيخ وبريزينة بهم 3000 حضر و 13000 رحل. جمع هؤلاء من طرف السلطات الفرنسية في ثلاث مناطق كمراكز للتجميع: واد العربي بالنسبة لأولاد سيدي الحاج بحوس حيث يضم المركز 3200 شخص، الزيدية لأولاد سيدي الشيخ ويضم 4800 شخص وسيدي الحاج الدين بالنسبة لأولاد سيدي عيسى ويضم 5000 شخص. خلص التقرير في الأخير بالنسبة هؤلاء إلى أن الطريقة الشيعية رغم ما تعرضت له بعد انتفاضة أولاد سيدي الشيخ (1864-1882) تبقى ترى في سيدي الشيخ حمزة بوبكر الأمل في إعادة المجد لهذه الطريقة⁽³⁵⁾.
- دوي منيع: مقره العبادلة يضم 15.500 ساكن يستقر بالمنطقة 10.500 ساكن فقط منهم 3500 حضري و 7000 بدو رحل، بينما يعيش البقية بالمراكز الحضرية: بشار 3500 والتل الجزائري 1400⁽³⁶⁾.

- الساورة: عدد السكان 15800 ساكن. تمارس الطريقة الكرزائية نفوذا واسعا بالمنطقة خاصة بعين الصفراء، وهران وشرق المغرب. وقد ثبت تعاون هذه الزاوية مع جبهة التحرير⁽³⁷⁾.

الخلاصة التي توصل لها التقرير من كل ما سبق أن الصحراء لا تمثل بالنسبة لفرنسا مشكلا واحدا وإنما تمثل العديد من المشاكل وفي العديد من النقاط⁽³⁸⁾:

- جغرافيا: ليس هناك حدود مرسومة للصحراء الجزائرية، وهذا معناه أن سكان هذه المنطقة سيبقون في اتصال دائم مع سكان جنوب تونس، جنوب المغرب، فزان ودول المجموعة الفرنسية.

تاريخيا: التواجد الفرنسي بالصحراء الجزائرية حديث 1900 في عين صالح، 1902 في الهقار، 1920 في الأجار و 1939 في الهقار وعليه، بقي سكان هذه المناطق على صلة بما كان موجود قبل التواجد الفرنسي لذلك فإننا لا نستطيع مثلا أن نقطع صلة الأجار بأوباري، الطوارق وسكان تيديكالت عن النيجر والسودان، الرقيبات عن قوليمين.

إثنيا: يقطن الصحراء طوارق، عرب، عرب بربر، وتوبلوس. وعليه فإن الـ 15000 طوارق في الجزائر لهم علاقات مع 450.000 طوارق بالسودان والنيجر، العرب البربر ستبقى لهم علاقات مع المغرب، الجزائر، تونس والمغرب والرقيبات مع المور للمغرب الميريديونال الصحراء الإسبانية ومع موريطانيا

- اجتماعيا: التمييز العنصري بتوات، قورارة، تيديكالت الأجار والهقار. كما يحاول المغرب ضم القبائل الموجودة على حدوده إليه. كما تعمل تونس وليبيا الأمر نفسه.

القوة والمال في المنطقة الصحراوية بيد الشعامة والميزايين الأولى تملك النفوذ والثانية تملك التجارة والمال. ومن خلال مختلف مراحل العمليات الانتخابية التي مرت على منطقة الصحراء يظهر أن المؤثرين هم⁽³⁹⁾:

- سي حمزة بوبكر: نائب الواحات ورئيس المجلس العام ورئيس صندوق الصحراء للتضامن وعضو مسير لزواية أولاد سيدي الشيخ وأستاذ معتمد للغة العربية.

- سي أحمد التيجاني: مستشار عام للواحات ممثل سابق للمجلس الجزائري ورئيس الزواية التيجانية بتماسين، كلمته مسموعة وكل سكان سوف وواد ريغ سيتوجهون الوجهة التي يريدوها. سكان ريغ وسوف يمثلون 172.000 أي 3/1 من سكان الصحراء. إضافة إلى أن كلمته مسموعة في الصحراء ككل.

- الشيخ بيوض من القرارة: هو مثقف ويتقن اللغة العربية بامتياز. مدير سابق وأستاذ بمدرسة الحياة بالقرارة وكلمته مسموعة عند 70 بالمائة من سكان غرداية إضافة إلى كلمة بوكامل رئيس المحافظين بمزاب وصاحب شاحنات نقل بالصحراء. المهم أنهما يؤثران على 10/1 من سكان الصحراء.

- القايد العيد: رئيس شعامة بوسعيد محافظ بني ثور ونائب عن النائب بوبكر. إنه اليد اليمنى لحمزة بوبكر في الواحات وباعتبار العلاقات العائلية التي تجمعهم مع الطوارق يمكن القول أن له تأثير لا يستهان به على الحقار وأجرس.

- زيدي لمين: باشاغا ونائب عن السيد دوفيقو ممثل الواحات. هو محافظ لكوينين ومستشار عام لكاتون أولاد سعود. يمارس تأثير كبير في سوف وخاصة في الكنتون الخاص به.

- حمدي ولد سالك: رقبتي ولد في 1913. إتخذ موقفا مع المغرب في 1956، انضم إلى فرنسا في 1958 رفض في 1959 برنوس الشيخ ولكنه قبل مهام المستشار العام للساورة.

- أمينوكال باي: له سلطة واسعة في الحقار ويحضى عند طوارق الحقار بصمعة كبيرة.

- أمرار براهيم: له سلطة على طوارق أجال تماثل سلطة أمينوكال باي على الحقار.

وفي الأخير أفرد التقرير صفحات خاصة لحمزة بوبكر بالقول: لحمزة بوبكر سلطة واسعة على مقاطعة الواحات، إنه يرأس اجتماعات المجلس العام بكل قوة وكل أفكاره السياسية يصادق عليها من طرف المستشارين المسلمين للمقاطعة. غير أنه يسعى لأن يكون له تأثير مماثل بمقاطعة الساورة، ولتحقيق ذلك فإنه يعتمد كثيرا على زاوية أولاد سيدي الشيخ وعلى القبضة التي يمسك بها وهي صندوق الصحراء للتضامن، إنه يحلم أن يصبح يوما قائد الصحراء سواء بقت فرنسية أو أصبحت جزءا من جزائر مستقلة. إذا أصبح معنا ستكون لنا حظوظ كبيرة للإحتفاظ بالصحراء.

3-2- النشاط الإغرائي: قصد السعي أكثر لتنفيذ مشروعها، عينت فرنسا حمزة بوبكر ممثلا لسكان الجنوب، ومنفذا لفكرة الفصل بدعم من ماكس لوجون. لإطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييده، كلف أوليفي فيشار Olivier Guichard مستشار الجنرال ديغول بالمهمة. عقد أول اجتماع مع بعض أعيان منطقة الجنوب بالأغواط سنة 1959 رفقة حمزة بوبكر وفي نفس الفترة عقد اجتماع آخر معهم في سانت أوجين بالعاصمة خلال مأدبة غداء، وقد كثرت بعدها الاجتماعات واللقاءات السرية بين الطرفين⁽⁴⁰⁾.

عن الطوارق، أدركت السلطات الفرنسية تغلغل الثورة إلى أقصى الجنوب عندما أُلقت القبض على مجموعة من الثوار في منطقة الحقار: مولاي أحمد البرادعي، قاسمي الحاج عبد القادر، بن حديد محمد، وأحمد عبد المجيد، بن ناصر محمد⁽⁴¹⁾. بدأت المحاولات الفرنسية لإغراء الطوارق بالمشروع سنة 1959 حيث أرسل الجنرال ديغول القائد لوي Louis الذي كان مجندا من قبل في

تامنغست ويحسن اللغة التارقية إلى باي أخموك⁽⁴²⁾ محملا برسالة مكتوبة وسلمها له شخصيا، في المقابل سلمها باي أخموك لأحد أصدقائه الذين كانوا يدرسون في المدرسة الفرنسية لترجمتها أين استغرق الأمر ثلاثة أيام. بعد أن تلقى باي أخموك النص وترجمته، قام بحرق النسختين العربية والفرنسية بعد أن إطلع على مضمون الترجمة. لقد عرض الجنرال ديغول على باي أخموك من خلال هذه الرسالة منح الطوارق دولة مستقلة عن شمال الجزائر تضم طوارق الجزائر (الحقار-أزقر) وطوارق كل من مالي ونيجر وتشاد، ويكون هذا الاستقلال تحت الغطاء الفرنسي⁽⁴³⁾.

المحاولة الثانية كانت سنة 1960، إذ زار ميشال دوبري Michel DEBRE الوزير الأول الفرنسي آنذاك منطقة تمنراست وأحضر معه طوارق تشاد، ومالي، والنيجر، حيث جمعهم بالحاج الباي أخاموك لمدة 07 أيام في فندق تينهنان وعرض على أخاموك أن يكون سلطانا على صحراء تجمع كل طوارق افريقيا وتمتد من لغدر إلى جانت إلى إليزي مروراً بورقلة إلى الأغواط وقال له ميشال دوبري: وبهذا يبقى الجزائريون هناك وأنت هنا، فكان رد باي أخموك أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين ورفض الفكرة للمرة ورفض مناقشتها للمرة الثانية⁽⁴⁴⁾.

المحاولة الثالثة كانت في 14 جويلية 1960 حين أرسلت فرنسا طائرة لجلب باي أخموك إلى باريس أين استقبله الجنرال ديغول شخصيا وأقام هو ومرافقيه في نزل الأمريكان، وقد اختلف حول عدد الوفد المرافق له إلا أن المجمع حوله هو مرافقة مترجمه الحاج بليل له. وفي اليوم التالي اجتمع باي أخموك وميشال دوبري وأبلغه خلال اللقاء عن عرض الجنرال ديغول الذي يقضي بمنحه ملكا واسعا مع مبالغ مالية تتعهد فرنسا بدفعها له كل فصل، لكن باي رفض العرض مرة أخرى ورد بالقول: "إذا استقلت الجزائر فنحن معها وإذا بقيت تحت سلطتكم فنحن معها"⁽⁴⁵⁾

لاستبيان الموقف المبدئي لقبائل الطوارق من المشروع الفرنسي كان الشيخ أحمدون كبير رؤساء قبائل الطوارق قد نشر بيانا بعنوان: إلى أبناء الحقار في جنوب الصحراء بين فيه أبعاد المؤامرة الفرنسية ويدعو قبائل الطوارق إلى التمسك بالوحدة الترابية للجزائر قائلا: " لا جنوب بدون شمال" (46).

في يوم 12 من جوان 1959، قام جاك سوستال بزيارة ميزاب لدراسة أوضاع الصحراء بعد التقارير التي قدمت للسلطات الفرنسية عن وضعية الصحراء المزرية، وسوء معاملة الاستعمار الفرنسي لسكانها. بعد أن قدم تقريره عما عزمت الحكومة الفرنسية فعله لتحسين الأوضاع، وتنفيذ بعض المطالب المقدمة، أجابه الإمام الشيخ إبراهيم بن عمر باسمه ونياية عن الميزابيين: "...إني أشكرك على هذه الزيارة لتطلع في عين المكان على حالة هذه المنطقة... عندما اقترحت إلحاق ميزاب بالجزائر رأساً، أخذت بعين الاعتبار كون الغالبية العظمى من سكان ميزاب كانت وجهتهم نحو الشمال في جميع عملياتهم التجارية، ومعاملاتهم الأخرى وحركاتهم الدينية والمادية والأدبية كالمساجد والمقابر والمحاكم الشرعية، وليس لها شيء من ذلك في الجنوب". أجابه سوستال: " nous verrons" (47)

تنفيذا لأوامر الجنرال ديغول، اجتمع كل من قيشار، بيوض، علي عبد الناصر رئيس بلدية غرداية والكولونيل كلان كلاش Klan Clash رئيس الدائرة العسكرية بغرداية بمكتب هذا الأخير حيث طرح قيشار على بيوض فكرة انشاء مملكة ميزابية (48) حيث قال له: " لقد أرسلني رئيس الجمهورية ديغول للتفاوض معك في شأن مستقبل الصحراء واستقلالها... فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبتروول وهي متاخمة لموريتانيا الجمهورية الإسلامية المستقلة... وإني أعرب لك عن استعدادي لمُدِّ العون لتجهيز هذه الدولة... وأخبرك أن خط ديغول الهاتفي مفتوح وهو ينتظر الجواب..." (49) فكان رده قائلاً: "بما أن الصحراء تضم خليطاً من السكان بني ميزاب والشعانة والمخاليف وغيرهم فإن الجواب

على طلبكم يكون عن طريق استفتاء حر فالقضية قضية الجميع لا نحن الميزابيين»⁽⁵⁰⁾

المحاولة الثانية كانت في أكتوبر 1959 قادت الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري إلى منطقة غرداية رفقة الكولونيل علي مراد ممثل الواحات في مجلس الأمة الفرنسي أين عقد الاجتماع في بلدية غرداية حضره كل من نائب ميزاب في المجلس الجزائري ونواب المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب السبع: غرداية، بني يزقن، العطف، القرارة، بونورة، بريان، مليكة، وكان فحواه لا يختلف عن فحوى سابقه⁽⁵¹⁾

في سنة 1960، وتمهيدا للإعلان عن الفصل الذي كان متوقعا التصريح به خلال عقد مجلس العمالة بورقلة في خريف نفس السنة، وتحسبا لأي طارئ فقد اتصل الشيخ بيوض بالقائد العيد في ورقلة واتفق معه على ضرورة عرقلة المشروع والوقوف بحزم في وجه حمزة بوبكر والسلطات الإدارية، كما تم الإتصال بشيخ الزاوية التيجانية بتماسين في تفرت، حسبما ذكره الشيخ شخصيا الذي رحب بالفكرة وتعهد الثلاثة بالوقوف في وجه الانفصاليين وإفساد مناوئهم ولو كلفهم ذلك حياتهم، وبذلك تشكل حلف ثلاثي، ضم الشيخ بيوض ممثلا لميزاب والقائد العيد ممثلا لورقلة وشيخ الزاوية التيجانية ممثلا لوادي ريغ، وخلال الدورة أعلن حمزة بوبكر أن جلسة المساء سوف تكون سرية وفعلا خصصت لقضية الفصل وحضرها جميع نواب المجلس؛ مسلمون وفرنسيون، وافتتحها حمزة بوبكر بخطاب مطول عن لقاءه بالجنرال ديغول وحديثه عن الصحراء وفكرة فصلها، ثم ختم خطابه بأن طلب من النواب إبداء رأيهم في القضية، لكن النواب حسب ما أورده الشيخ بيوض فوجئوا بهذه القضية وترددوا في إبداء رأيهم بكل صراحة. تدخل الشيخ بيوض، وقدم عرضا عن القضية، وأفاض في حشيتها، وكان مما قاله مخاطبا رئيس المجلس: "سيدي الرئيس، إن مجلسنا مجلس اقتصادي بحث، ينظر في ميزانية العمالة، فاختصاصنا لا يخرج عن دائرة المكاتب والمصحات

والطرق والمواصلات، وما أشبهها من الماديات، ولا يحق لنا مطلقا التكلم باسم الأمة في أمر سياسي هام خطير، الحق فيه للأمة بأسرها. ثم من جهة أخرى سيدي الرئيس، إن فرنسا لم تكن تستشيرنا يوم قطعت الصحراء، وجعلت لها نظام التراب الجنوبي الخاص، ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاء من الشمال، سمتها أحوازا ممتزجة. فهي تصل وتفصل، وتحكم كما تريد، بل أكثر من ذلك كنا نطلب أشياء من حقنا، ونرفع أصواتنا بها، فلا تسمعها، حتى في تطبيق قوانين سنتها هي، ولا يخفكم موقفنا في المجلس الجزائري في المطالبة بتطبيق دستورها. فإذا أرادت فرنسا اليوم أن تستشير فلتستشر صاحب الحق، وهو الشعب الجزائري كله⁽⁵²⁾. وبعد مداخلات استقر الرأي على أن مهمة النواب في المجلس واضحة، وهي مناقشة الميزانية وتسطير برامج التنمية، أما قضية الفصل فهي من اختصاص كل الشعب، ولا يبت فيها إلا بعد استفتاء شعبي، وبذلك فشل الاجتماع الذي كان يراد له أن يوضح للعالم أن أعيان المنطقة ونوابها مع فكرة الفصل⁽⁵³⁾.

النتيجة التي أسفرت عنها كل المحاولات التي قامت بها السلطات الفرنسية لتلين موقف الشيخ بيوض والميزابيين للقبول بالمشروع يوضحه السيد رضا مالك، الناطق الرسمي للوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان: "سمعت من أوليفي قيشار مستشار برئاسة الجمهورية الفرنسية أن الجنرال ديغول أرسله إلى الصحراء سنة 1960 ليتصل بالميزابيين، يعرض عليهم تكوين مملكة ميزابية، كما كلفه بالاتصال بسكان تمنغاست لنفس الغرض. ويقول أوليفي قيشار: اتصلت بالشيخ بيوض إبراهيم بغرداية لهذا الغرض، فرفض هذه الفكرة وهذا العرض رفضا قاطعا، وقال لي: إن منطقة مزاب جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري"⁽⁵⁴⁾. ويقول عبد الله بن طوبال: "إن الفضل يعود إلى الشيخ بيوض في إنقاذ وحدة التراب الوطني وبقاء الصحراء بكل خيراتها جزائرية. وبدونه كان يمكن أن تستمر الثورة عقدا آخر، ومرة أخرى أقول: إن دور غرداية (المنطقة) هو الذي كان حاسما في الموضوع، وغرداية تعني الشيخ بيوض"⁽⁵⁵⁾.

للوقوف في وجه هذا الحلف، أقدمت سلطات الاحتلال على زرع الفتنة بين المالكية والإباضية في 13 أوت 1961 حيث كلفت أحد عملائها بتدريس جامع ورقلة وإلحاق التهمة بالميزابيين⁽⁵⁶⁾. عن هذه الحادثة تورد التقارير الفرنسية التالي⁽⁵⁷⁾:

ورقلة مدينة تضم 15000 ساكن، يعيش بها حوالي 600 ميزابي، اندلعت بها أحداث استمرت من 29 أوت إلى 19 سبتمبر 1961 اسفرت عن العديد من القتلى والجرحى ونهب العديد من المحلات التابعة للميزابيين وأربع محاولات حرق لغابات النخيل. سبب الحادث سعي طفل ميزابي عمره 11 سنة لتهدم المصاييح التي كانت تنير صومعة المسجد.

3-3- الجنرال ديغول يصدر القرار وجبهة التحرير تكشف نشاطها

رغم كل ما حدث فقد أصدر الجنرال ديغول يوم 07 ديسمبر 1960 مرسوما يفصل فيه الصحراء عن الجزائر ويربطها رأسا بفرنسا. لقد كان الجنرال ديغول يريد الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية مهما كلفه الثمن، وقد عبر في بداية الأمر المفاوض الفرنسي جورج بومبيدو *george POMPIDOU* في لوسارن عن موقف فرنسا بقوله: " ليس من المصلحة إثارة مشكل السيادة على الصحراء فإثارة هذا المشكل معناه البحث عن المضاعف ليس فقط مع فرنسا، ولكن أيضا مع بلدان أخرى. إن فرنسا تباشر الآن تقسيم هذا الإقليم وفق الصيغة الأرحب في إطار دولي... الصحراء بحر داخلي له جيرانه ومن بينهم الجزائر، وفرنسا ستلتزم باستشارتهم جميعا"⁽⁵⁸⁾. وبسبب هذا الملف فشلت مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي -13 جوان 1961 ومحادثات لوگران 20-28 جويلية 1961. وفي خطابه في 05 سبتمبر 1961م أعرب الجنرال ديغول عن قناعاته هاته بالقول: "...أما بالنسبة للصحراء، فإن خط سيرنا هو ذلك الذي يحفظ مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار، أما مصالحنا فتتمثل في: حرية استغلالنا للبترول والغاز الذي اكتشفناه والذي سنكتشفه أما الحقائق: فتتمثل في

أنه لا يوجد هناك جزائري واحد وأنا على يقين من ذلك لا يرى بأن الصحراء يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الجزائر وبأنه لن توجد حكومة جزائرية واحدة مهما كانت توجهاتها إزاء فرنسا ستقبل بالتخلي عن المطالبة بالسيادة على الصحراء وأخيرا فإن الواقع هو أنه لو نشأت دولة جزائرية وكانت شريكة لفرنسا فإن الغالبية من سكان الصحراء سوف يميلون إلى الارتباط بها حتى لو لم يطالبوا بذلك علنا في السابق، بما يعنيه ذلك أنه في الحوار الجزائري - الفرنسي والذي سوف يتم بعثه مع جبهة التحرير الوطني أو مع أي هيئة تمثيلية أخرى كهيئة المنتخبين مثلا فإن مسألة السيادة على الصحراء لن تكون محل اعتبار على الأقل من جانب فرنسا... لكن ما يعنينا هو أن يخرج عن هذا الاتفاق شراكة تحفظ مصالحنا... " (59).

لقد أعطى خطاب ديغول هذا قفزة نوعية في سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية ومهد لانطلاق سلسلة من اللقاءات السرية بين الطرفين مع نهاية أكتوبر 1961 إلى غاية 27 جانفي 1962 طرحت خلالها قضايا التعاون الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية والعسكرية الفرنسية في الجزائر. ففي لقاء بال (سويسرا) في 28-29 أكتوبر 1961، تقدم الطرف الجزائري باستفسار حول مسألة السيادة الجزائرية على الصحراء، فرد لوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي المفاوض قائلا: "بالنسبة لنا فإن قضية السيادة على الصحراء ليست محل اعتبار متى أصبحت الجزائر وفرنسا متحدتين باتفاقات شراكة وتعاون" (60). وخلال لقاء 23 ديسمبر 1961 و 28 جانفي 1962 حدد الفرنسيون مطالبهم: - عزم فرنسا على مواصلة تجاربها النووية والصاروخية واحتفاظها بقاعدتي رقان وبشار لمدة 5 إلى 10 سنوات.

- صلاحية ممارسة مهام الشرطة في المنطقتين وتلتزم بضمان أمن وسلامة السكان.

- تحتفظ فرنسا بمطارات عين أمقل - رقان - بشار، بوفاريك لنفس المدة

- الترخيص لطائراتها بالهبوط في بسكرة، ورقلة، تندوف، تلاغمة لنفس المدة
ظلت فرنسا مصرة على تنفيذ الفكرة إذ عملت من جديد على إيجاد
الدعم الدبلوماسي لها، ولذلك قام وفد مكون من حمزة بوبكر وماكس لوجون
وزير الصحراء سابقا ومحافظ البوليس السابق بايلو والمحامي بياجي بزيارة إلى
النيجر يوم 04 ديسمبر 1961 واتصل الوفد بالرئيس حماني ديوري وتحدثوا معه
مطولا، طالبين دعم دولة النيجر لهذا المشروع مبرزين الفوائد التي ستجنيها من
 وراء هذا الدعم، إلا أن الرئيس ديوري رفض رفضا قاطعا الإنخراط في هذه العملية
ومن جملة ما قاله: "...لن أعين على خلق "كاطنغا" صحراوية"⁽⁶¹⁾.

وتقرر مرة أخرى عقد اجتماع آخر بورقلة بحضور لوي جوكس ليرى
بنفسه تفاعل السكان مع المشروع ولو بالإكراه وتقرر يوم 27 فيفري 1962
كموعد له، إلا أن الثورة تصدت له ومن خلالها سكان ورقلة وتشرت والطيبات
في مظاهرات عارمة جسدت التمسك بجهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد
لكل الشعب الجزائري. غير أن الطرف الجزائري رأى في هذه المطالب ما ينقص
في السيادة فحاول إدخال بعض التعديلات عليها شكلا ومضمونا وتم التوصل ما
بين 7 - 18 مارس إلى توقيع نص اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962
ونص اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 19 مارس 1962
منتصف النهار بالنسبة للصحراء على ما يلي:

- الإعتراف بالوحدة الترابية لكامل القطر الجزائري
- اعتراف الفرنسيين بالسيادة الجزائرية على الصحراء
- تلتزم الدولة الجزائرية المستغلة بتطبيق التشريعي المنجمي المعروف بقانون البترول
- تحتفظ فرنسا لمدة خمس سنوات فقط بالمنشآت العسكرية في كل من رقان عين
أبكر، بشار.

- عدم استعمال هذه القواعد لضرب مصالح دول أخرى.

- تستفيد فرنسا من تسهيلات لمدة خمس سنوات وخدمات الإقلاع والمهبوط.

خاتمة:

لقد كانت الصحراء الجزائرية واحدة من بين القضايا الهامة التي كانت محورا أساسيا في الإستراتيجية الفرنسية من جميع النواحي، السياسية والعسكرية والاقتصادية وكانت حجرة العثرة في كل المفاوضات والاتصالات القائمة بين الطرفين وقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق وحدة التراب الوطني لأنها بالنسبة للجزائر قضية سيادة ووحدة ترابية ومبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه.

الهوامش:

- (1)- أحميدة عميراي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 10.
- (2)- أحمد مريوش، "التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916"، المصادر، العدد 11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، ص 119.
- (3)- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 60.
- (4)- ابراهيم مياشي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 77.
- (5)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص (80-81).
- (6)- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 117.
- (7)- "شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تجزأ"، المجاهد، العدد 97، 05 جوان 1961، ص 03.
- (8)- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص ص (302-303).

- (9)- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1993، ص148.
- (10)- عبد المجيد شيخي، "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"، مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص ص(220-221).
- (11)- مجموعة باحثين، المرجع السابق، ص 40.
- (12)- "الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول"، المجاهد، العدد93، 10 أفريل 1961، ص 08.
- (13)- الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952-1962)، المطبعة العربية، الجزائر، 2004، ص47.
- (14)- محمد أمين بلغيث، "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال"، المصادر، العدد04، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص121.
- (15)- "الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول"، المصدر السابق.
- (16)- الحاج موسى بن عمر، بتزول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص124.
- (17)- مجموعة باحثين، "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"، مرجع سابق، ص100.
- (18)- المرجع السابق، ص81.
- (19)- المرجع نفسه، ص82.
- (20)- A.O.M 81F/2446 Bulletin de renseignements politiques et psychologiques, mois de juin 1960.
- (21)- Ibid,p.01.

(22)- Ibid,pp.(02-05).

(23)-Ibid,pp(06-10)

(24)- Ibid,pp(11-15)

(25)-Ibid,pp(16-20)

(26)-Ibid,pp(21-24)

(27)-Ibid,pp(25-28)

(28)-Ibid,pp(29-30)

(29)-Ibid,pp(31-32)

(30)-Ibid,pp(33-36)

(31)-Ibid,pp(37-44)

(32)-Ibid,pp(45-46)

(33)-Ibid,pp(47-48)

(34)-Ibid,pp(49-51)

(35)-Ibid,pp(52-54)

(36)-Ibid,pp(55-57)

(37)-Ibid,pp(58-59)

(38)-Ibid,pp(60-62)

(39)-Ibid,pp(63-65)

(40)- "شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تجزأ"، المرجع السابق.

(41)- عبد السلام بوشارب، الحقار أجماد وإنجاد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار،الجزائر،1995، ص 142.

(42)- هو ابن أمئوكل العاشر وقد كان طموحا لخلافته. كان بابا معتزا جدا بدوره وسلطته وعرف كيف يحيط نفسه بمستشارين أذكاء كانوا يجالسونه دائما. توفي سنة 1975. أنظر: حسن مرموري، التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة

الفرنسية في بداية القرن العشرين المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر، 2010، ص
ص(202-203).

(43)- عبد السلام بوشارب، المرجع السابق، ص 142.

(44)- المرجع السابق، ص 143.

(45)- محمد قنطاري، "استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء
الجزائرية"، الملتقى الوطني الاول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المرجع السابق،
ص ص (169-170).

(46)- الغالي غربي، "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية"،
فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 265.

(47)- ابراهيم بيوض، أعمالي في الثورة، جمعية التراث، غرداية، 1990، ص
ص(61-62).

(48)- محمد الامين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دار
البلاغ، الجزائر، 2001، ص 204.

(49)- عبد الحميد نجاح، منطقة ورقلة وتوقرت من مقاومة الاحتلال إلى
الاستقلال، دار الامل، الجزائر، 2003، ص 225

(50)- يوسف الحاج السعيد بن بكير، تاريخ بني ميزاب، وزارة الثقافة،
الجزائر، 2007، ص 515.

(51)- عبد الحميد نجاح، المرجع السابق، ص 225.

(52)- ابراهيم بيوض، المصدر السابق، ص ص(35-36).

(53)- المصدر نفسه، ص 37.

(54)- عمار ملاح، المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر
1962، دهر الهدى، الجزائر، 2005، ص 381.

(55)- ” (الشيخ بيّوض والعمل السياسي، ص: 152)

(56)- يوسف الحاج السعيد بن بكير، المرجع السابق، ص 216.

(57)- A.O.M 81f/138M Rapport mensuel de renseignements, mois de septembre 1961.

(58)- Gilbert MEYNIER, p.624.

(59)- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 79.

(60)- المرجع السابق، ص 79.

(61)- يوسف الحاج السعيد بن بكير، المرجع السابق، ص 217